48

الفكر العربي

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

تشرين الأول ١٩٨٧ — العدد الثامن والأربعون — السنة الثامنة

نقد العقل المحض
الذكرى المئوية الثانية

133 - 1985

جواب عن السؤال: ما هي الأنوار؟

(كنط)

ترجمة د. حسين حرب

ما هي الأنوار؟ إنها خروج الانسان من قصوره الذي هو نفسه مسؤول عنه. قصور يعني عجزه عن استعمال عقله دون إشراف الغير، قصور هو نفسه مسؤول عنه لأن سببه يكمن ليس في عيب في العقل، بل في الإفتقار الى القرار والشجاعة في استعماله دون إشراف الغير. تجرّأ على استعمال عقلك انت: ذاك هو شعار الانوار.

إن الكسل والجبن هما السببان اللذان يفسران بقاء مثل هذا العدد الكبير من الناس مرتاحين الى قصورهم مدى الحياة، بعد ان حررتهم الطبيعة منذ زمن بعيد من التوجيه الخارجي. كما يفسران كم من السهل على البعض ان ينصبوا أنفسهم أوصياء على هؤلاء. إنه من السهل جداً أن يكون المرء قاصراً! فلو كان لدي كتاب يقوم مني مقام العقل، ومرشد يقوم مني مقام الضمير، وطبيب يقرّر لي نظام غذائي، الخ . . . ، فلن أكون بحاجة إلى تجشم أي عناء بنفسي. لست بحاجة إلى أن أفكّر طالما أن بوسعي أن أدفع، إذ أن آخرين سيتكفلون بهذا العمل المضني. فأن تعتبر غالبية الناس (بمن فيهم الجنس الضعيف برمته) تلك الخطوة نحو رشدها بمنتهى الخطورة، إضافة الى كونها أمراً مضنياً، ذاك هو ما يعمل الاوصياء على تكريسه بكل جهدهم، إذ انهم أخذوا على عاتقهم، إمعاناً في لطفهم، ممارسة إشراف تام على البشرية. وبعدما دفعوا بقطيعهم الى هذا المبلغ من الحمق، واحتاطوا بعناية كي لا تجروء هذه المخلوقات الوديعة على أن تخطو خطوة واحدة للخروج من الحظيرة التي حبسوها فيها، فإنهم يطلعونها على الخطر الذي يتهددها فيما لو غامرت بالخروج وحيدة. والحال إن هذا الخطر ليس بالحقيقة كبيراً إلى هذا الحد، لأنها ستتعلم في النهاية المشي بعد بضع عثرات، غير أن حادثاً من هذا النوع يجعل المرء جباناً، والمثل الذي ينجم عنه يثني عادة عن تكرار المحاولة.

من الصعب إذن على كلٍ فرد أن يخرج بمفرده من القصور الذي كاد أن يصبح له طبعاً. فهو قابع فيه بارتياح، وهو عاجز الآن فعلاً عن استعمال عقله هو، لأنهم لم يدعوه أبداً يحاول ذلك. فالمؤسسات والصيغ الجاهزة، أدوات استعمال العقل الميكانيكية هذه، او بالاحرى ادوات سوء استعمال المواهب الطبيعية، تلك هي

القيود التي كبلوا بها قصوراً مازال مستمراً. حتى أن من يتخلص منها لن يستطيع القيام إلاّ بقفزة غير مأمونة فوق أضيق الحفر، لأنه لم يعتد على تحريك ساقيه بحرية. وهكذا فإن الذين توصلوا، بالجهد الخاص لذهنهم، الى التحرر من القصور والمشي بخطى ثابتة، هم قلة.

لكن، أن يستنير الجمهور من تلقاء نفسه، أمر يدخل في باب الممكن، بل بالأحرى في باب الحتمي فيما لو تركت له الحرية في ذلك. لأنه سيوجد دائماً بين اوصياء الجمهور المشهود لهم بعض الناس الذين يفكرون بأنفسهم، والذين، بعد أن تحرروا من نير القصور، سينشرون روح التقدير العقلي للقيمة الخاصة بكل إنسان ولتطلعه الى التفكير بنفسه. ونشير بخاصة الى أن الجمهور الذي سبق لهم ان وضعوه تحت ذلك النير، سيجبرهم هو نفسه فيما بعد على الرضوخ له، ما أن يحرضه على العصيان بعض اوصيائه العاجزين هم انفسهم عن فهم أي أنوار: ذلك أنه من بالغ الضرر تلقين تحكيمات لأن الجمهور سيثأر لنفسه في النهاية من أولئك الذين الفوها أو ممّن سبقوهم. فالجمهور لا يمكن ان يصل الى الانوار الا ببطء. ويمكن لثورة ان تؤدي الى سقوط الاستبداد الشخصي والاضطهاد المغرض او الطماع، لكنها لن تؤدي البتة الى اصلاح حقيقي لطريقة التفكير، وعلى العكس تماماً فإن تحكيمات جديدة ستظهر وستكون، شأنها شأن التحكيمات القديمة، بمثابة تقييد للجمهور العريض المحروم من التفكير.

والحال لا شيء يلزم لتلك الأنوار سوى **الحرية**، وبالحق الحرية الأكثر مسالمة من بين كل ما يمكن أن يحمل هذا الإسم، أعني حرية أن **يستعمل المرء عقله علانية** في جميع المجالات. لكنني أسمع الآن الصراخ من جميع الجهات: «**لا تفكر**»! فالضابط يقول: لا تفكر بل نفّذ! ورجل المال يقول: «لا تفكر بل ادفع!» والكاهن يقول: «لا تفكر بل آمن!» (ولا يوجد في العالم سوى سيد واحد يقول «فكر قدر ما تشاء وحول كل ما تشاء، إنما أطِعْ!») في كل مكان حد للحرية. لكن أي الحدود هو مضاد للأنوار؟ وأيها غير مضاد، بل على العكس مفيد؟ وأجيب: إن **الاستعمال العام** لعقلنا يجب أن يكون دائماً حرّاً، وهو وحده يمكنه أن يوصل الأنوار إلى الناس: بينما **استعماله الخاص** يمكن ان يحد بقسوة بالغة دون ان يمنع ذلك بشكل ملموس تقدم الأنوار. وأفهم بالإستعمال العام لعقلنا ذلك الاستعمال الذي يقوم به المرء بوصفه **عالماً** أمام مجموع الجمهور **الذي يقرأ**. وأسمي إستعمالاً خاصاً ذاك الاستعمال الذي يحق للمرء ان يقوم به في **مركز مدني** أو وظيفة معينة أسندت إليه. والحال ثمة آلية ضرورية لعدة أعمال تؤمن الصالح العام تفرض على بعض افراد الجماعة أن يتصرفوا فقط تصرفاً منفعلاً بمقتضى توجيه الحكم، بناء على إجماع مصطنع، نحو غايات عامة أو على الأقل بما يؤدي الى منعهم من افساد تلك الغايات. هنا ليس من المسموح إذن بالتفكير، والمطلوب الطاعة. لكن أن تكون قطعة من الآلة في الوقت نفسه عضواً في الجماعة، بل في المجتمع المدني العام، بوصفه عالماً يتوجه إلى الجمهور بكتاباته معتمداً على عقله الخاص: فإنه يمكنه أن يفكّر في جميع الأحوال دون أن تتأذى من جراء ذلك الاعمال المولج بها جزئياً بوصفه عضواً منفعلاً. وسيكون من الخطر الشديد أن يحاول ضابط وجّه اليه رئيسه أمراً، التفكير أثناء الخدمة حول لزوم هذا الامر أو فائدته، إن عليه أن يطيع. لكن حتى نكون عادلين [يجب القول] أنه لا يمكن منعه، من حيث هو عالم، من إبداء الملاحظات حول أخطاء الخدمة الحربية وطرحها على جمهوره كي يحكم عليها. والمواطن لا يمكنه ان يمتنع عن دفع الضرائب التي فرضت عليه، بل إن نقداً غير لائق لهذه الأعباء، إن كان عليه ان يتحملها، يمكن أن يدان بوصفه فضيحة (يمكن أن تسبب حالات من العصيان المعمّم). وخارج هذا التحفظ،

فإن الفرد ذاته لن يكون تصرفه مضاداً لواجباته كمواطن فيما لو عبّر كعالم وعلانية عن طريقته في النظر ضد سوء تقدير تلك الضرائب بل حتى ظلمها. وكذلك فإن على الكاهن أن يقوم بتعليم المرشحين للدخول في دينه ورعيته بموجب شعار الكنيسة التي يخدم لأنه قد رُسم بموجب هذا الشرط. لكن بما هو عالم فإن له ملء الحرية، بل أكثر من ذلك: إن من واجبه أن يوصل إلى الجمهور جميع أفكاره الموزونة بعناية والحسنة النية حول كل ما هو غير صائب في ذلك الشعار، وأن يطرح عليه مشاريعه بهدف تنظيم أفضل للمسألة الدينية والإكليركية. وفي هذا أيضاً لا يوجد أي شيء يمكن أن يثقل ضميره. لأن ما يعلمه بموجب وظائفه وبوصفه مندوباً للكنيسة، فهو يقدمه بوصفه شيئاً لا يملك إزاءه حرية التعليم بموجب رأيه الشخصي، بل انه قد التزم بتعليمه باسم مرجعية خارجية.

وسيقول: «كنيستنا تعلم هذا الامر أو ذاك. واليكم الحجج التي تستخدمها». وسيتخلص، في هذا الصدد، لرعيته جميع المنافع العملية من قضايا لا يؤيدها بكل قناعته، بل قد التزم مع ذلك بعرضها، لأنه ليس من الممتنع امتناعاً تاماً أن يكون ثمة حقيقة خفية فيها، وعلى كل حال فهي لا يوجد فيها ما يناقض الدين الباطني، على الأقل. لأنه إن كان يعتقد أن فيها مثل هذا الشيء فإن ضميره لن يمكنه من الإحتفاظ بوظائفه، وعليه ان يستقيل. وبالتالي فإن استعمال العقل الذي يقوم به مرب في الخدمة أمام مستمعيه هو مجرد **استعمال خاص**، لأنه إذا كان الامر يتعلق بمجرد اجتماع عائلي أياً كان كبر العائلة، فإنه بوصفه كاهناً لا يمكنه أن يكون حراً إزاءها ويجب ألا يكون لأنه يقوم بوظيفة خارجية. وعلى العكس، فإن من يتكلم، بوصفه عالماً، من خلال كتاباته الى الجمهور بكل معنى الكلمة، أي إلى الناس، ـ مثال الإكليركي في **استعماله العام** لعقله ـ فإنه يتمتع بحرية بلا حدود في أن يستعمل عقله هو وأن يتكلم باسمه الشخصي. ذلك أن الزعم بأن أوصياء الشعب (في المسائل الروحية) يجب ان يعدوا هم أنفسهم قاصرين، هو زعم أحمق يؤدي الى الاستمرار الأبدي للحماقات.

غير أن مثل هذا المجتمع الإكليركي أو ذلك المجمع الكنائسي بمعنى ما، أو طبقة المحترمين (كما تسمى عند الهولنديين)، ألا يجب أن تكون هي أصلاً قائمة على القسم بشعار ثابت، لكي تمارس بهذه الطريقة وصاية عليا مستمرة على كل عضو من اعضائها، وبواسطتهم على الشعب، من أجل أن تؤبد بالضبط تلك الوصاية؟ أقول إن هذا الامر ممتنع إطلاقاً. لأن عقداً يقرّر أن يحجب إلى الأبد أي نور جديد عن النوع الانساني هو عقد باطل أصلاً ولاغٍ، حتى لو كان مصدقاً من المراجع العليا ومن البرلمانات وأكثر معاهدات السلام إبراماً. لا يمكن لعصر من العصور أن يمنح نفسه السلطة ويقسم بأن يضع العصر الذي يليه في وضع يجعل من الممتنع عليه ان يوسع معارفه (وبالضبط تلك التي تتمتع بمثل سمو الغرض هذا)، وأن يتخلص من أخطائه، وبعامة أن يتقدم في الأنوار. وسيكون ذلك جريمة في حق الطبيعة البشرية التي يقوم مصيرها الأصلي على هذا التقدم، إن الخلف إذن هو على حق تماماً بأن يرفض مثل تلك القرارات محتجاً بلا أهلية الذين شرعوها وخفتهم. إن المحك في كل ما يمكن أن يقرر لشعب في صيغة قانون يقوم على السؤال التالي: «هل يقبل الشعب بأن يمنح لنفسه مثل هذا القانون؟» وقد يحصل أن يكون ذلك القانون ممكناً بطريقة ما لفترة معينة وقصيرة بانتظار قانون أفضل، وبهدف إحلال بعض النظام. إنما بشرط أن يُترك في الوقت نفسه لكل مواطن، وبخاصة للكاهن، بصفته كعالم، حرية إبداء الملاحظات حول العيوب الملازمة للمؤسسة الراهنة، وأن يبديها بشكل علني، أي كتابة، مع حفاظه على بقاء النظام الراهن. وذلك حتى يأتي اليوم الذي يكون فيه فحص طبيعة هذه الاشياء قد بلغ شأواً بعيداً وتأيد بما فيه الكفاية حتى أصبح من الممكن لمشروع يؤيده توافق الأصوات (إن لم يكن جميعها) أن يُقدّم إلى العرض: مشروع يهدف الى حماية

الجماعات التي توحدت بموجب مفاهيمها الخاصة من أجل أن تعدّل في المؤسسة الدينية، لكنه مشروع لا يرغم أولئك الذين يريدون أن يبقوا أوفياء للمؤسسة القديمة. غير أن الاتحاد حول دستور دائم لا يمكن أن يوضع موضع الشك من قبل أي شخص ولمدة حياة إنسان على الأقل، ويصيب من جراء ذلك بالعقم تقدم البشرية لفترة من الزمن، حتى أنه يجعله مضراً للخلف، ذاك ما هو ممنوع منعاً مطلقاً.

يمكن لإنسان، فيما يخصه، أن يؤجل تحصيل معرفة عليه أن يمتلكها. أما أن يمتنع عن تحصيلها، فإن ذلك يسمى خرقاً لحقوق الإنسانية المقدسة ودوساً لها، سواء بالنسبة إلى شخصه، أو بالنسبة إلى الخلف أيضاً. والحال، إن ما لا يحق للشعب أن يقرره بالنسبة الى مصيره، لا يحق بالأحرى لملك ان يفعله للشعب، لأن سلطته التشريعية تصدر بالضبط عن كونه يجمع إرادة الشعب العامة في إرادته الخاصة. فالمهم ان يسهر فقط على ان يكون كل تحسين واقعي او مفترض منسجماً مع النظام المدني، أما فيما عدا ذلك فيمكنه ان يترك لرعاياه أن يفعلوا من أنفسهم ما يجدونه ضرورياً لتحقيق خلاص نفوسهم، لأن ذلك ليس من شأنه، بل ان شأنه هو السهر على أن لا يمنع بعضهم بالقوة الآخرين من العمل لتحقيق هذا الخلاص والتعجيل به بكل ما أوتوا من قوة. وإنه يضر كذلك جلالته نفسها إذا تورّط في تلك المسألة بإعطائه تكريساً رسمياً لكتابات يجهد فيها رعاياه لإيضاح وجهات نظرهم، سواء فعل ذلك برعايته الشخصية السامية، مما يعرض به نفسه للقدح «قيصر ليس فوق النحويين»، وسواء حط من شأن سمو قدرته إلى درك حماية الاستبداد الإكليركي وبعض الطغاة في دولته ضد سائر رعاياه.

فإذا سئلنا الآن إذن: «هل نعيش حالياً في عصر مستنير؟»، فإليكم الجواب: «كلا، بل في عصر يسير نحو الأنوار». وما يزال يلزمنا الكثير، بالنظر إلى ما هي عليه الامور، حتى يمكن للبشر، في مجموعهم، أن يكونوا في حالة، أو ان يمكن وضعهم في حالة، يستعملون معها عقلهم الخاص، ودون مساعدة الآخرين، بجدارة وفائدة في أمور الدين.

وعلى كل حال، فإن ثمة إشارات أكيدة على أن امامهم اليوم مجالاً مفتوحاً لكي يتمرسوا بحرية، وأن العوائق، التي كانت تعيق بزوغ عهد عام من الأنوار والخروج من حالة القصور التي هي من مسؤولية الناس أنفسهم، قد أصبحت أقل عدداً بشكل محسوس. من هذه الزاوية، إن هذا العصر هو عصر الانوار، أو عصر فردريك.

إن أميراً لا يجد غضاضة في القول أن الواجب يقضي بعدم إملاء أي شيء على الناس في أمور الدين، بل أن يترك ذلك إلى ملء حريتهم، والذي بالتالي لا يقبل أن ينعت بالنعت السامي التسامح، هو نفسه مستنير: ويستحق أن يعظمه معاصروه والخلف المقرّ بالجميل، بالنظر إلى كونه أول من أخرج الجنس البشري من القصور بمعنى حكومي على الأقل، والى أنه ترك لكل واحد حرية ان يستعمل عقله الخاص في كل ما هو شأن ضميري. وفي ظله يحق للكهنة المبجلين، دون أن يضروا بواجباتهم المهنية، أن ينشروا احكامهم وآراءهم التي تختلف عن الشعار الرسمي، بوصفهم علماء، ولهم الحق ان يعرضوا هذه الآراء بحرية وعلانية كي يتفحصها الناس، وما يحق لهم يحق بالأولى لأي شخص آخر لا يقيده أي واجب مهني. إن روح الحرية هذا ينتشر أيضاً إلى الخارج حتى حيث يصطدم بعوائق خارجية من قبل حكم يجهل دوره الخاص. وذاك يصلح على الأقل كمثال لهذا الحكم الأخير حتى يفهم أنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق بالنسبة إلى الاستقرار العام ووحدة الشأن العام في جو من الحرية. إن

الناس يجدون من تلقاء أنفسهم صعوبة متزايدة في الخروج من الغضاضة، هذا إذا لم يتفضل أحدهم بإبقائهم عليها.

لقد ركزت الإهتمام في مجيء الأنوار على تلك التي بها يخرج الناس من قصورهم أنفسهم مسؤولون عنه، - وبخاصة في مسائل الدين. لأنه، فيما يتعلق بالفنون والعلوم، ليس لأسيادنا أي مصلحة في لعب دور الأوصياء على رعاياهم. أضف إلى ذلك أن القصور الذي عالجته هنا هو أكثر أنواع القصور ضرراً وفي الوقت نفسه أكثرها عاراً. بيد أن طريقة تفكير رئيس دولة يحبّذ الأنوار، تذهب أبعد أيضاً، وتقرّ أنه حتى من وجهة نظر تشريعه، ليس ثمة من خطر في السماح لرعاياه بأن يستعملوا عقلهم استعمالاً علنياً وبأن ينتجوا علانية أمام الملأ أفكارهم المتعلقة ببلورة أفضل لذلك التشريع نفسه من خلال نقد صريح للتشريع الذي سبق أن أقرّ. ولدينا مثال شهير على ذلك، لم يسبق لأي ملك أن تفوّق فيه على الملك الذي نعظّم.

لكن وحده ذاك المستنير الذي بين يديه جيش غفير وحسن التنظيم لضمان الطمأنينة العامة لا يخشى الظل، ويجرؤ على قول ما لا يمكن للدولة الحرة أن تجرؤ عليه: «فكروا قدر ما تشاؤون وعلى الموضوعات التي تحلو لكم، لكن أطيعوا!».

وهكذا تأخذ الشؤون البشرية هنا مجرى غريباً وغير متوقع: ومهما يكن من أمر، فإننا إذا تأملنا هذا المجرى في مجمله سنجد أن كل شيء فيه هو من المفارقات. إن درجة عليا من الحرية المدنية تبدو مفيدة لحرية روح الشعب وتفرض عليه مع ذلك حدوداً لا يمكن تخطيها. في حين أن درجة أقل تمنحه فرصة التوسع بكل قدرته. وهكذا فما أن تحرّر الطبيعة من تحت تلك القشرة القاسية برعماً، وتسهر عليه بكل حنانها، أي ما أن تحرر ذلك الميل وذلك الاستعداد الى الفكر الحر، حتى يعمل الميل تدريجياً بالمقابل على مشاعر الشعب (وذلك ما به يزيد الشعب تدريجياً قدرته على التصرف بحرية) ويؤثّر أخيراً في هذا الإتجاه على أسس الحكم، الذي يجد من مصلحته أن يعامل الإنسان الذي هو إذن أكثر من آلة بموجب الكرامة التي يستحق.

في الأخبار الأسبوعية لبوشينغ تاريخ 13 سبتمبر [1784]، أقرأ اليوم أي في 30 من الشهر نفسه إعلان المجلة الشهرية البرلينية حيث يوجد جواب السيد مندلسون عن السؤال نفسه. لم أحصل على هذا الجواب بعد، وإلاّ كان استوقف جوابي الراهن الذي لن يمكنه أن يعد الآن سوى محاولة لرؤية إلى أي حد يمكن للمصادفة أن تحقق توافق الأفكار(*).

* عن: Kant: *La philosophie de l'histoire (opuscules)*, gonthien, paris 1972, pp 46 - 55